وصل إلى 10.8 مليارات دينار بما يعادل 33 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي

عجز موازنة السنة المالية 2020/ 2021 الأعلى في تاريخ الكويت

العائدات النفطية تتراجع إلى 8.8 مليارات دينار نتيجة لانخفاض الأسعار وتقليص الأوبك وحلفائها لحصص الإنتاج

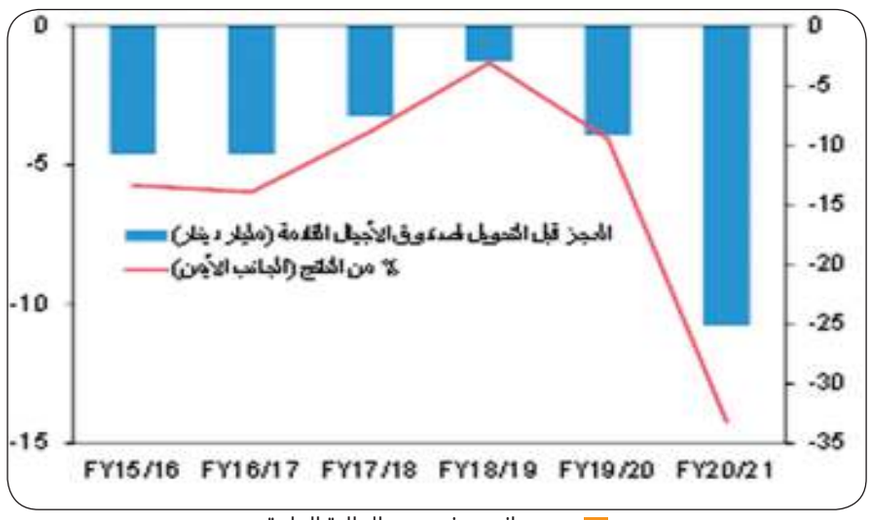

رسم بياني يوضح رصيد المالية العامة

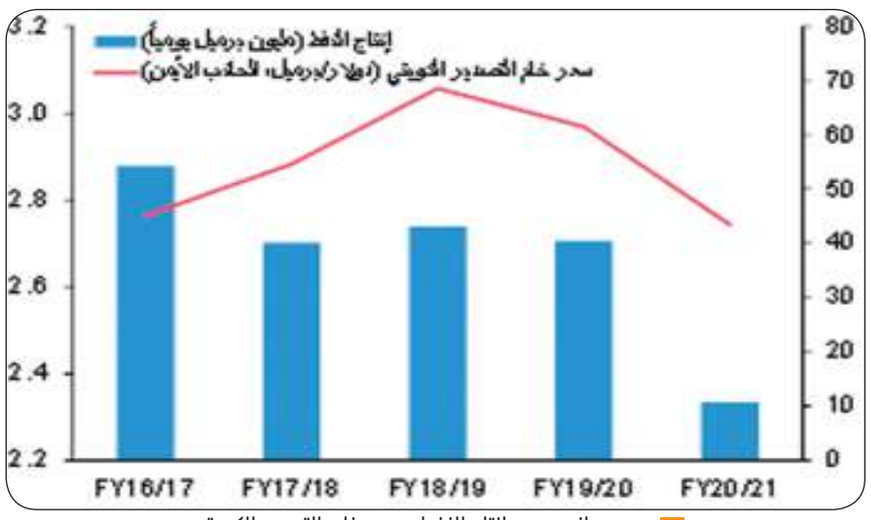

رسم بياني يحدد انتاج النفط وسعر خام التصدير الكويتي

النفقات الرأسمالية تسجل أضعف أداء لها منذ سنوات مع إنفاق 75 ٪ فقط من مخصصات الموازنة

تمويل العجز سيظل من أبرز التحديات أمام الحكومة مع غياب قانون الدين العام وقرب نفاد سيولة صندوق الاحتياطي العام

أوضح "الموجز الاقتصادي" الذي أصدره البنك الوطني أمس، أن الكويت سجلت أعلى عجز في ميزانيتها بلغ 10.8 مليارات دينار، بما يعادل 33 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2020/2021، مشيرا كذلك إلى تراجع العائدات النفطية إلى 8.8 مليارات دينار نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتقليص الأوبك وحلفائها لحصص الإنتاج، وكذلك ارتفاع الإنفاق الكلي هامشيا بنسبة 0.7 % على أساس سنوي، على خلفية النفقات المرتبطة بجائحة "كوفيد-19"، وأكد أن تمويل العجزفي الميزانية العامة، سيظل من أبرز التحديات التي تواجه الحكومة، في ظل غياب قانون الدين العام.

وفي ما يلي تفاصيا ما تضمنه "الموجز الاقتصادي".

تأثر الوضع المالي للكويت بشدة، مثلها في ذلك مثل نظرائها في دول مجلس التعاون الخليجي، جراء جائحة كوفيد 19- وصدمة أسعار النفط التي أعقبت ذلك. وقد أدى ذلك إلى تضخم العجز من 3.9 مليارات دينار في السنة المالية السابقة إلى 10.8 مليارات دينار أو ما يعادل 33% من الناتج المحلي في السنة المالية 2021/2020.

وكان انخفاض سعر خام التصدير الكويتي أحد العوامل الرئيسية التي تسببت في تسجيل ذلك العجز. وقد حاولت الحكومة الحد من زيادة العجز من خلال ضغط الإنفاق الرأسمالي لتعويض زيادة النفقات الجارية التي يصعب عكس مسارها. وارتفع إجمالي الإنفاق الحكومي بمعدل طفيف بلغت نسبته 0.7% ليصل إلى 21.3 مليار دينار كويتي في ظل تقليص الإنفاق الرأسمالي، بينما ارتفعت النفقات الجارية بنسبة 4.7% فيما يعزى جزئياً إلى الإجراءات المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وظلت احتياجات تمويل الميزانية مرتفعة في غياب موافقة البرلمان على إصدار قانون الدين العام الجديد "انتهت صلاحية القانون السابق في أكتوبر 2017"، أو القدرة على السحب من صندوق الأجيال القادمة. وظل صندوق الاحتياطي العام هو المصدر الوحيد للتمويل، مع اقتراب سيولته من النفاذ.

تراجع الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار النفط والتدابير الاحترازية لاحتواء الجائحة

كما أدى الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط وانخفاض الإيرادات غير النفطية "وإن كان بمعدلات بسيطة"، بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة عجز الميزانية، إذ تراجع إجمالي الإيرادات في السنة المالية 2020/2021 بنسبة 38.9% لتصل إلى 10.5 مليارات دينار. وانخفضت عائدات النفط والغاز، التي مثلت 83.6% من إجمالي الإيرادات، بنسبة 42.8%، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انهيار أسعار النفط "انخفض سعر خام التصدير الكويتي بنسبة 29.3% على أساس سنوي إلى 43.5 دولاراً للبرميل في المتوسط" وتراجع إنتاج النفط "13.7%- إلى 2,34 مليون برميل يومياً"، على خلفية خفض الأوبك وحلفائها لحصص الإنتاج.من جهة أخرى، أثرت الجائحة على الإيرادات غير النفطية التي تراجعت بنسبة 6.5% إلى 1.7 مليار دينار. كما تأثرت الضرائب والرسوم إذ انخفضت بنسبة 10.6%، على أساس سنوي، وذلك بعد ضعف أداء الشركات المحلية والأجنبية بسبب تداعيات الجائحة والانخفاض الحاد في إيرادات رسوم الاستيراد بسبب انخفاض الواردات بشكل كبير "15.8%- في عام 2020". واتبعت الإيرادات غير النفطية الأخرى نفس الاتجاه، إذ انخفضت بنسبة 2.6%، في ظل انخفاض إيرادات الكهرباء والمياه بنسبة 14.1% و8.0%، على أساس سنوي، على التوالي. إضافة لذلك، بقيت التعويضات المدفوعة عن الغزو العراقي للكويت مستقرة نسبياً عند مستوى مليار دولار في السنة المالية 2020/2021 "حوالي 2.1 مليار دولار من تعويضات الحرب لا تزال مستحقة الدفع حتى نهاية يناير 2021".

ارتفاع إجمالي الانفاق نتيجة ارتفاع النفقات الجارية، وإن كان بوتيرة معتدلة

ارتفعت النفقات الجارية بوتيرة قوية بينما انخفض الإنفاق الرأسمالي بشكلٍ حاد نظراً لتأثره سلباً بتقليص الحكومة للنفقات نتيجة لمشاكل توافر السيولة قصيرة الأجل. إلا أنه على الرغم من ذلك، وبالنظر إلى زيادة النفقات الجارية "بنسبة 3.8% إلى 19.4 مليار دينار"، والتي تشكل الغالبية العظمى من الإنفاق "حوالي 91%"، فقد دفعت إلى ارتفاع إجمالي الإنفاق بنسبة 0.7% على أساس سنوي "إلى 21.3 مليار دينار" على الرغم من أنه جاء أدنى من مخصصات الموازنة التقديرية.

ويعزى سبب ارتفاع النفقات الجارية في السنة المالية 2020/2021 إلى النفقات المرتبطة بالجائحة، إذ خصصت الحكومة 0.5 مليار دينار من أموال الطوارئ لدعم تدابير احتواء الجائحة، كما اعتمدت ملحق للموازنة بقيمة 0.6 مليار دينار لتسديد مكافآت الصفوف الأمامية. وباستثناء هذين البندين، انخفضت النفقات الجارية فعلياً خلال العام الماضي بنحو 4.8% إلى 20 مليار دينار.

حاولت الحكومة تقليص النفقات الجارية غير المرتبطة بالأجور، إذ انخفضت مشتريات السلع والخدمات بنسبة 10% لتصل إلى 2.9 مليار دينار ، بينما انخفضت تكلفة توليد الكهرباء وتقطير المياه بنسبة 11.3% إلى 1.4 مليار دينار مما يعكس جزئياً تراجع أسعار النفط والغاز، إضافة إلى تراجع توليد الكهرباء بنسبة 0.4% في عام 2020. وباستثناء هذا البند، تراجعت المشتريات الحكومية للسلع والخدمات بنسبة 8.8% على أساس سنوي.كما انخفضت تعويضات العاملين "38.1% من النفقات الجارية" بنسبة 1.8% إلى 7.4 مليارات دينار ، أي أقل من متوسط النمو للثلاث سنوات الماضية والبالغ 4.1%. ومن المرجح أن يكون هذا التراجع انعكاسا لانخفاض رواتب الموظفين بعقود بنسبة 18.7%- على أساس سنوي إلى 0.6 مليار دينار ، فيما قد يعزى لمغادرة الوافدين للبلاد. إضافة لذلك، انخفضت العلاوات والبدلات "التي تشكل 57.6% من بند تعويضات العاملين" بنسبة 0.4% لتصل إلى 4.3 مليار دينار كويتي.

إضافة لذلك، انخفض دعم الوقود إلى حد كبير على خلفية انخفاض أسعار النفط والاستهلاك المحلي، وتراجع الأخير بسبب الإجراءات الاحترازية المرتبطة باحتواء الجائحة بما في ذلك إغلاق المطار. كما تراجعت المنافع الاجتماعية بنسبة 11.7%، وانخفضت خدمات الرعاية الصحية في الخارج بنسبة 18.9% لتصل إلى 0.4 مليار دينار.

وفي المقابل، ارتفعت قيمة المنح "بما في ذلك التحويلات إلى المؤسسات العامة والهيئات المستقلة"، والتي تمثل 25.5% من إجمالي الإنفاق بنسبة 3.8%، في حين قفزت النفقات الجارية الاخرى في السنة المالية 2021/2020 بسبب الإنفاق المرتبط بالجائحة "تخصيص 0.5 مليار دينار للإنفاق واعتماد محلق للموازنة لصرف مكافآت الصفوف الأمامية بقيمة 0.6 مليار دينار". أما الإنفاق الرأسمالي فقد تضرر بشدة وسط ترشيد الحكومة للنفقات في ظل شح السيولة والقيود المفروضة على التنقل مما أدى إلى تأخير أو إعادة تقييم أو إلغاء بعض المشاريع. وانخفض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 24.3% إلى 1.7 مليار دينار ، أي أقل بنحو 75% عن مخصصات الموازنة التقديرية للعام بأكمله.

وأدى العجز المتراكم خلال السنوات السبع الماضية إلى استنفاد سيولة صندوق الاحتياطي العام تقريباً، إذ بلغ إجمالي السحوبات 41 مليار دينار منذ السنة المالية 2015/2016. وكشفت تقارير ديوان المحاسبة مؤخراً عن تراجع صافي أصول صندوق الاحتياطي العام إلى 9.6 مليار دينار بنهاية عام 2020، كما انه بنهاية مارس 2021، وصلت السيولة المتاحة إلى حوالي 1.6 مليار دينار. كما اتخذت الحكومة عدة إجراءات خلال السنة المالية 2020/2021 لتقليص معدل نفاذ سيولة الصندوق وضمان توافرها، من ضمنها وقف التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة ومقايضة الأصول مع صندوق الاحتياطي العام "حوالي 7.5 مليار دينار". إلا ان ارتفاع أسعار النفط منذ بداية عام 2021 ساهم في تخفيف الضغوط التي يتعرض لها صندوق الاحتياطي العام.

ميزانية السنة المالية 2021/2022 تعتبر توسعية نسبياً، ولكن بدون إجراءات إصلاحية

ستؤدي ميزانية السنة المالية 2022/2021، التي اقرها مجلس الامة في يونيو الماضي، إلى حدوث فجوة تمويلية سيكون من الصعب سدادها دون ارتفاع الديون أو السحب من صندوق الأجيال القادمة. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الإنفاق إلى 23.0 مليار دينار أو أعلى بنسبة 6.9% عن ميزانية العام الماضي، مع زيادة 20% في مخصصات الإنفاق الرأسمالي إلى 3.5 مليار دينار وزيادة الإنفاق الجاري بنسبة 4.9%. ومن المتوقع أن تزيد الإيرادات على الجانب الآخر هامشياً بافتراض وصول سعر النفط إلى مستوى 45 دولاراً للبرميل "في المتوسط" مع توقعات ببلوغ حجم الإنتاج 2.4 مليون برميل يومياً "في المتوسط". وعلى هذا النحو، سترتفع الإيرادات النفطية إلى 9.1 مليار دينار، بينما ستبقى الإيرادات غير النفطية عند مستويات متواضعة "1.8 مليار دينار". ويقدر عجز الموازنة رسمياً بنحو 12.0 مليار دينار، إلا أن القرار الأخير الذي اتخذه مجلس الوزراء بخفض الإنفاق بنسبة 10% على الأقل، من المتوقع أن ينخفض العجز إلى 9.7 مليار دينار. وعلى الرغم من ذلك، نتوقع ارتفاع أسعار النفط في نهاية المطاف عن السعر المفترض في الميزانية مما سيؤدي إلى انخفاض العجز ليصل إلى حوالي 5.2 مليار دينار أو ما نسبته 13.1% من الناتج المحلي الاجمالي.

وعلى الرغم من أن العجز المسجل في هذه السنة المالية قد يصل إلى مستوى أقل بشكل ملحوظ عن المستويات المسجلة العام الماضي، إلا ان تمويل هذا العجز لا يزال يمثل تحدياً في غياب إقرار البرلمان لقانون الدين العام الجديد أو عدم الوصول إلى مصادر تمويل بديلة. إضافة لذلك، يتعين على الحكومة سداد نحو 1.1 مليار دينار في شكل سندات مستحقة الدفع في مارس المقبل. ومع استنفاد أصول صندوق الاحتياطي العام تقريبا، بات من الضروري تمرير قانون الدين العام الجديد، إذا لم يتم استغلال موارد صندوق الأجيال القادمة. ونرى من وجهة نظرنا انه يجب أن يكون استخدام موارد صندوق الأجيال القادمة هو الملاذ الأخير الذي يجب أن يكون مؤقتا ومرتبطا باستراتيجية تمويل واضحة ومستدامة. وسيتطلب هذا بالتأكيد، من منظور طويل الأجل، إصلاحات مالية جوهرية تشمل جانبي الإيرادات والنفقات. والسؤال الذي يطرح نفسه حالياً هو ما إذا كان مجلس الأمة سيقر قانون الدين العام الجديد أو يقوم بتمرير الإصلاحات المالية الجوهرية، والتي من شأنها أن تجعل الميزانية أقل عرضة لأسعار النفط. إلا ان قيام وكالة ستاندرد آند بورز بخفض التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت للمرة الثانية في أقل من عامين قد يوفر الحافز المطلوب لإجراء مثل تلك الإصلاحات. وقد يؤدي المزيد من التأخير في إصدار قانون الدين العام الجديد أو التوصل لإجراءات تمويل بديلة إلى خفض التصنيف الائتماني للكويت مجدداً. ويعتبر توثيق التعاون بين الحكومة ومجلس الأمة من الخطوات الجوهرية لتسريع وتيرة عملية الإصلاح ووضع المالية العامة على مسار أكثر استدامة.

ارتفاع الانفاق الكلي هامشيا بنسبة 0.7 ٪ على أساس سنوي على خلفية النفقات المرتبطة بجائحة "كوفيد-19"

مبادرة جديدة تدعم الاستدامة باستخدام أحدث التقنيات الرقمية لإتمام عمليات الطباعة

بنك الخليج ينتهج أسلوبًا جديدًا للتعامل مع المتطلبات المكتبية الورقية

ضمن جهوده المتواصلة لدعم الاستدامة، بادر بنك الخليج بتطبيق نظام جديد للتعامل مع المتطلبات الورقية المكتبية، بحيث يكون أكثر فاعلية لدعم حجم الطباعة الحالي واحتياجات العمل. وعمل فريق تقنية المعلومات في البنك على تجميع الآلات الطابعة، ليتم استبدالها ودمجها في عدد أقل من الطابعات المتطورة متعددة الوظائف.

وأطلق بنك الخليج هذه المبادرة بهدف استخدام أحدث التقنيات للحث على التغيير الإيجابي في ثقافة البنك وموظفيه، وتعزيز خدمة العملاء من خلال تحسين خدمات الطباعة غير المرتبطة بالمكان، وتقليل الطباعة بشكل عام، والاستعاضة عنها بالتواصل الرقمي متى ما أمكن ذلك.

وتمكن هذه المبادرة الجديدة موظفي بنك الخليج من إتمام عمليات الطباعة على أي آلة طابعة في باستخدام الرقم الوظيفي. كما أنه هذه المبادرة تتيح للموظفين الطباعة مباشرة من البريد الإلكتروني عبر الهاتف المحمول، وتعمل على تشجيع الموظفين على التحول لاستخدام البدائل الإلكترونية.

وحول هذه المبادرة، قال نائب المدير العام لخدمات تكنولوجيا المعلومات في بنك الخليج، أسامة العبد الله : "مبادرة تجميع واستبدال الآلات الطابعة في بنك الخليج تأتي ضمن خطة استراتيجية متكاملة ينفذها البنك للتحول الرقمي. من خلال هذه المبادرة سيتم استبدال جميع الآلات الطابعة المكتبية ودمجها في عدد أقل من الطابعات متعددة الوظائف، مما سيرفع من كفاءة العمل وسرعته، كما يساهم في تشجيع التحول الرقمي على مستوى الموظفين. مبادرة تجميع الآلات الطابعة هي واحدة من المبادرات العديدة التي تعمل على تنفيذها إدارة تكنولوجيا المعلومات، حيث نواصل العمل للإعلان عن التطورات الأخرى قريبًا جدًا."

أسامة العبد الله